



في ميزانية السنة الحالية 2021/2020 لتصل إلى نحو 3 مليارات دينار كمساهمة منها في تعظيم الإيرادات

«المالية» تكبح جماح تكاليف الإنتاج.. و«البتترول» تخفض 700 مليون دينار

■ تقليص التكاليف تماشياً مع انخفاض حصة إنتاج الكويت في «أوبك» التي تزيد قليلاً على مليوني برميل ■ تحويل 10.5 مليارات دينار إلى صندوق الأجيال القادمة منذ بداية تسجيل العجز في 2015/2014



أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن مؤسسة البترول الكويتية عملت وبالتعاون مع وزارة المالية على خفض تكاليف الإنتاج في السنة المالية الحالية 2021/2020 بقيمة 700 مليون دينار، وذلك لتصل إجمالي تكاليف الإنتاج لنحو 3 مليارات دينار عوضاً عن 3,7 مليارات دينار تم رصدتها في الميزانية الحالية، مشيرة إلى أن وزارة المالية رأت أن زيادة تكاليف الإنتاج بنسبة 8,8٪ خلال السنة الحالية أمر غير مبرر من القطاع النفطي وينبغي تخفيض كلفة الإنتاج.

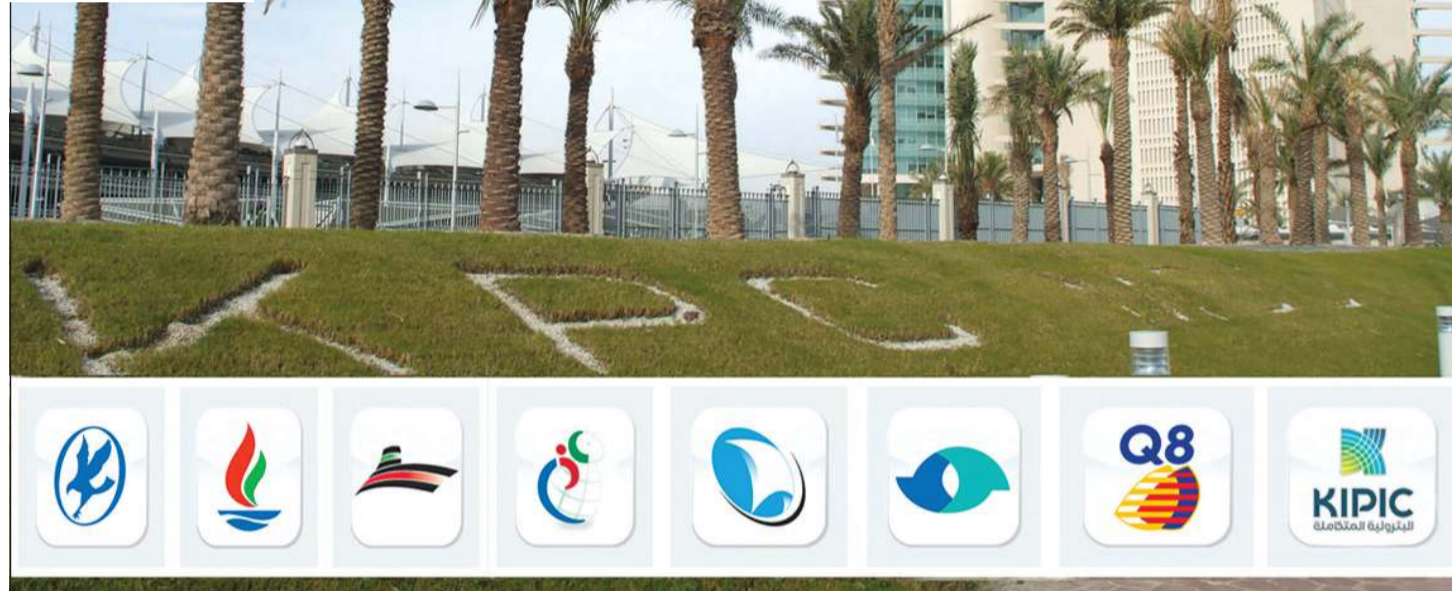
وقالت المصادر إن «مؤسسة البترول» عقدت العديد من الاجتماعات مع وزارة المالية خلال الفترة الماضية، حيث أوضحت الوزارة أن هناك عجوزات متراكمة خلال السنوات الماضية وأنه مع انخفاض أسعار النفط في الوقت الراهن تنامي حجم العجز وأصبح الاحتياطي العام غير قادر على تمويل عجز الميزانية، لذا فإنه تمت الموافقة على إصدار قانون بوقف الاستقطاع نسبة 10٪ وتحويلها إلى صندوق الأجيال القادمة، إلا في حالة تحقيق فوائض مالية وليس كنسبة مئوية من الإيرادات. وذكرت أن وجهة نظر وزارة المالية تتلخص في ضرورة خفض كلفة إنتاج برميل النفط، وذلك بناء على انخفاض حصة إنتاج الكويت في منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، وبالتالي فإن خفض التكاليف لا بد أن يتماشى مع الحصة الحالية التي تزيد قليلاً عن مليوني برميل. هذا وترى وزارة المالية أنه نظراً لاعتماد الميزانية العامة للدولة على الإيرادات

533 مليار دولار أصول الأجيال القادمة

يصنف صندوق احتياطي الأجيال القادمة كراعي أكبر صندوق سيادي في العالم وتقدر أصوله بنحو 533 مليار دولار، ولذا فإن احتياطي الأجيال القادمة متن ويقف على أرض صلبة وذلك بحسب تصنيف منظمة SWFI. أما الاحتياطي العام فوفقاً لبيانات الهيئة العامة للاستثمار بلغ إجمالي أصوله كما في 31 مارس 2020 في حدود 17 مليار دينار تضمن مبلغ 5 مليارات دينار نقداً وشبه نقد، علماً بأن المبلغ انخفض إلى 1,3 مليار دينار كما في 19 يونيو 2020، ومبلغ 12 مليار دينار عبارة عن ودائع وقروض حكومية وأسهم مدرجة وغير مدرجة، ومحافظ أسهم وعقار ومحافظ عقارية ومؤسسات حكومية.

2,2 مليار دينار أسهم محلية وعربية

تظهر البيانات المالية لصندوق الاحتياطي العام أن قيمة الأسهم المحلية المدرجة لدى الصندوق تبلغ 1,8 مليار دينار بالإضافة إلى أسهم عربية مدرجة بحدود 400 مليون دينار، وإذا ما لجأت الهيئة العامة للاستثمار إلى توفير مزيد من السيولة بالاحتياطي العام فإن إجمالي الأسهم التي يمكن بيعها تبلغ 2,2 مليار دينار، أما بقية الأصول فلا يمكن استخدامها في حل مشكلة السيولة في الوقت الحالي.



اتجاهها لسحب 110 إلى 120 مليار ريال من احتياطياتها المالية. إضافة إلى ذلك فإن العديد من المؤسسات المالية الدولية قد أشارت إلى انخفاض محتمل في قيمة الصناديق السيادية، فبحسب معهد التمويل الدولي فإن الصناديق الخليجية مهددة بانخفاض في قيمة أصولها وهي خسارة تعادل نحو 300 مليار دولار في نهاية 2020، وذلك على إثر جائحة كورونا والعواقب المالية المترتبة عليها.

من جهة أخرى، قالت المصادر أن الصناديق السيادية العالمية تعاملت مع جائحة فيروس كورونا من خلال اتخاذ إجراءات جديدة، حيث أصدرت دولة البحرين مرسوم بقانون يتضمن وقف الاستقطاع من إيرادات النفط المرصود لصالح حساب احتياطي الأجيال القادمة وذلك بصفة مؤقتة حتى نهاية 2020 بالإضافة إلى إعلان النرويج سحب ما يعادل 37 مليار دولار من استثماراتها السيادية والسعودية أعلنت عن

وسداد خدمة الدين من فوائده وأرباح. وخلال السنوات الماضية قامت الكويت بتحويل نحو 10,5 مليارات دينار من صندوق الاحتياطي العام إلى صندوق الأجيال القادمة منذ بداية تسجيل عجز في الموازنة العامة خلال السنة المالية 2015/2014 وحتى نهاية السنة المالية 2018/2017، علماً بأن المبالغ المخصصة للتحويل خلال العامين 2020/2019 و 2019/2018 والبالغة 3,8 مليار دينار لم تسد حتى تاريخه.

المالي تعمل وزارة المالية لسحب أموال إضافية من صندوق الاحتياطي العام خارج أبواب الميزانية مثل تحويل نسبة إلى احتياطي الأجيال القادمة من صافي إيرادات الاحتياطي العام، وسداد العجز الأكتوري للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وإطفاء الخسائر السنوية لشركة الخطوط الجوية الكويتية، وتمويل ميزانية التسليح، وتغطية رأسمال الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة،

النفطية فإن الانخفاض الكبير لأسعار النفط سبب عجوزات فعلية بآخر 5 سنوات مالية وصلت في إجماليها 22,8 مليار دينار وتمت تغطية هذا العجز من احتياطي العام للدولة، وتشير تقديرات الميزانية للسنة المالية 2021/2020 إلى أن إجمالي المصروفات سيصل إلى 21,5 مليار دينار، أما الإيرادات فستبلغ 7,5 مليارات دينار وبالتالي سيصل العجز المالي إلى حوالي 14 مليار دينار، فضلاً عن سد العجز

مع استمرار الإقبال على الأسهم القيادية.. و55٪ فقرة في السيولة

677 مليون دينار مكاسب سوقية للبورصة في جلستين



القيمة، تصدرها سهم البنك الوطني بـ9,7 ملايين دينار، تلاه سهم شمال الزور بـ9,6 ملايين دينار، ثم بيتك بـ9 ملايين دينار، وسهم أهلي متحد بـ5,4 ملايين دينار، وسهم زين بـ3,3 ملايين دينار، وجميع هذه الأسهم ارتفعت باستثناء سهم شمال الزور الذي تراجع قيمته السعريّة أمس بنسبة 0,3٪ ليصل إلى 326 فلساً بعد تعرضه لعمليات تصريف لجني الأرباح. وبلغت الكميات 268,6 مليون سهم، علماً بأنها كانت تبلغ 175,3 مليون سهم في جلسة أول من أمس، وتصدر «حبات كوم» القائمة الخضراء بنسبة 76,67٪، بينما تصدر الوطنية الدولية القابضة التراجعات بـ9,41٪. وأنهت البورصة تعاملاتها على ارتفاع جماعي للمؤشرات، إذ ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 1,1٪ محققاً 64,6 مليون دينار مكاسب ليصل إلى 5806 نقطة، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,25٪ محققاً 10,3 نقاط ليصل إلى 4144 نقطة، وارتفع مؤشر السوق العام 0,9٪ بإضافة 46,7 نقطة ليصل المؤشر إلى 5248 نقطة.

شريف حمدي

واصلت بورصة الكويت تحقيق المكاسب السوقية للجلسة الثانية على التوالي بنهاية جلسة تعاملات أمس، وذلك على وقع استمرار الإقبال على الأسهم القيادية المدرجة بالسوق الأول وخاصة الأسهم البنكية، فضلاً عن السهم حديث الإدراج وهو شمال الزور. وارتفعت القيمة السوقية لبورصة الكويت أمس بنسبة 0,9٪ بإضافة 269 مليون دينار للمكاسب السابقة، وكانت البورصة حققت 408 ملايين دينار مكاسب سوقية أول من أمس، ليصل إجمالي إلى 677 مليون دينار في الجلستين الأخيرتين. وواصلت القيمة السوقية للبورصة بنهاية تعاملات أمس إلى 30,33 مليار دينار، فيما قفزت السيولة المتدفقة للسوق بنسبة 55٪، إذ بلغت قيمة تداولات جلسة أمس 58,7 مليون دينار ارتفاعاً من 37,8 مليون دينار. وتركزت السيولة في الأسهم القيادية، إذ استحوذت 5 أسهم على 63٪ من إجمالي

«ميد»: التمويل الإسلامي للمشاريع في دول التعاون بحاجة إلى زخم خارجي من مستثمرين دوليين

28,5 مليار دولار إصدارات

الصكوك الخليجية في النصف الأول.. بنمو 7٪



محمود عيسى

قالت مجلة ميد أن أزمة فيروس كورونا خيمت على النظرة المستقبلية لصناعة تمويل المشاريع في المنطقة مع الاقتصاد ككل بالتضايف وانخفاض أسعار النفط لتزيد الحاجة لجمع التمويل ولكنه - من ناحية أخرى - جعل من الصعب القيام بذلك. وأضافت المجلة في تحليل نشرته أنه لا يزال يتعين على صناعة التمويل الإسلامية أن تحقق نجاحات كبيرة في سوق المشاريع، لاسيما في ضوء تضاعف المشاكل الناجمة عن التكلفة وتعقيد الإجراءات وتقلص الجهات التي تصدر السندات الإسلامية - الصكوك، ناهيك عن الدور الذي يلعبه المستثمرون في عملية التمويل.

وأشارت إلى أن إصدار الصكوك العالمية انخفض بنسبة 12٪ في النصف الأول من العام مقارنة بالفترة نفسها من 2019، لبلغ 77 مليار دولار، لكن الإصدارات الخليجية خالفت هذا الاتجاه بارتفاعها بنسبة 7٪ على أساس سنوي حتى بلغت 28,5 مليار دولار. ونشرت أن التمويل الإسلامي حقق إنجازات لا يستهان بها في العديد من المجالات والأنشطة، إلا أن ثمة فجوة كبيرة في تمويل المشاريع مازالت قائمة، ولكن هذه الفجوة، على

وفي البيئة الحالية تهيمن الإصدارات الحكومية على سوق الصكوك ورغم قيامها مؤخراً بتقليص إصداراتها للديون الإسلامية لصالح السندات التقليدية. وفي المنطقة، تميل الحكومات إلى عدم إصدار سندات أو صكوك لمشروعات محددة بالطريقة التي يقوم بها الحكومات في أجزاء أخرى من العالم. وانتهت المجلة إلى القول إنه من المتوقع أن يتحسن الوضع في النصف الثاني من العام، لأسباب ليس أقلها عودة الحكومات الخليجية إلى أسواق الدين لجمع الأموال لتغطية عجز ميزانياتها. وحتى الآن، ليست ثمة دلائل كافية على أن صناعة تمويل المشاريع ستكون قادرة أو مستعدة للاستفادة من سوق الصكوك بنفس الطريقة.

ومن المعوقات الأخرى التي طالما صاحبت التمويل الإسلامي، التكلفة الأعلى والتعقيد الأكبر مقارنة بأدوات التمويل التقليدية، وبرغم الاعتراف بمثل هذه المشكلات لسنوات من قبل المعنيين بالتمويل الإسلامي، إلا أنهم لم يتوصلوا إلى حلول حتى الآن رغم البحث المستمر. ويبدو الآن يفتقر للتوحيد القياسي، وهو ما يجعل إبرام الصفقات أكثر تعقيداً وأعلى تكلفة. ولا حظ المحللون أنه في حين أن شرائح التمويل التقليدية والإسلامية قد تتعايش بنجاح في بعض المشاريع، فقد كانت هناك أوقات كان يجب فيها تقسيم بعضها إلى عدة أجزاء متميزة لأن المجالس الشرعية للبنوك الإسلامية المختلفة المعنية لا يمكنها الاتفاق على هيكل تمويلي موحد، ويتعين عليها العمل بجدية أكبر لهيكل صفقات تمويل

المنطقة من جهة أخرى». واستشهد الناظر بتدني مساهمة التمويل الإسلامي في مشروعات البنية التحتية، حيث قال «إنها نقل عن 5٪ من إجمالي محفظة الوكالة المتميزة من الصكوك ذات التصنيف العالي والتي تتجاوز أصولها 110 مليارات دولار، ولا شك أنها مساهمة ضئيلة جداً، إن ما ينقصنا في الواقع هو الزخم الذي قد يأتي من وجود مستثمرين دوليين مهمين مهتمين بالتمويل الإسلامي».

معوقات التقدم

وتعزو المجلة غياب التمويل الإسلامي النسبي عن تمويل أنشطة المشاريع لعدة أسباب منها ما يتعلق بالبيئة التنظيمية التي قالت إنها لا توفر الدعم اللازم لاستيعاب التمويل الإسلامي، ناهيك عن تكريس وتمكين الوسائل التي تعزز تسوية المنازعات بشكل موثوق في الوقت المناسب.

اي حال، ليست نتيجة افتقار صناعة التمويل الإسلامي إلى المنتجات المناسبة. وأوضحت المجلة أن نماذج التمويل الأكثر وضوحاً هي الفئات المختلفة من الصكوك -السندات الإسلامية- مثل صكوك الاستصناع المعروفة أحياناً باسم سندات المشاريع الإسلامية وصكوك الإجارة، ورغم ذلك، فإن هذا السوق مازال بحاجة لبناء قوة دافعة وزخم حقيقي. وفي هذا السياق، يشير الرئيس العالمي للتمويل الإسلامي في وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بشار الناظر إلى محدودية مساهمة التمويل الإسلامي في تمويل البنية التحتية والمشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي، قائلاً «صحيح أنه كانت ثمة بعض عمليات التمويل، ولكنها تعتبر ضئيلة ومحدودة للغاية عندما قورنت بالإمكانات المتاحة لها من جهة، وباحتياجات